مكانة الصحيحين

الحديث عن مكانة الصحيحين يستدعي الكلام في أمور كثيرة، ورغبة في عدم الإطالة، فإني أقصر الحديث على أمرين، هما أساس الموضوع الذي نحن بصدد الكلام عنه:

ـ صحة ما جاء فيهما من الأحاديث المسندة.

ـ تناولهما القضايا الرئيسة التي جاءت السنة بها.

أما الأمر الأول: فأقول فيه:

على الرغم من كثرة كتب السنة، فليس بين أيدينا سوى كتابين، اتفقت الأمة على تلقي ما فيهما من الأحاديث المسندة بالقبول، وأجمع أهل العلم على أنهما أصح كتابين بعد القرآن الكريم وهما:

١ ـ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري[١] رحمه الله تعالى (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ).

٢ ـ الجامع الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى (٢٠٦ ـ ٢٦١هـ).

وليس بين أيدينا كتاب ثالث يرتقي إلى منزلتهما.

ولسنا بحاجة إلى الإكثار من النقول للبرهان على ذلك، فقد استفاض هذا الأمر حتى عرفه من له أدنى صلة بالعلم.

ومع ذلك يحسن بي أن أذكر بعض الشهادات لتكون نموذجاً ودليلاً على غيرها:

قال الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (ت٦٤٢هـ) في مقدمته:

«أول من صنف الصحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم. ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه، يشاركه في أكثر شيوخه، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز..».

وقال الإمام النووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ) في مقدمة شرحه لصحيح مسلم:

---

(١) لم أترجم للإمامين البخاري ومسلم لشهرة سيرتهما وكثرة المراجع في ذلك.

«وأصح مصنف في الحديث ـ بل في العلم مطلقاً ـ الصحيحان، للإمامين القدوتين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ﷺ، فلم يوجد لهما نظير في المؤلفات..».

وقال في مكان آخر من مقدمته:

«اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أن أصح الكتب ـ بعد القرآن العزيز ـ الصحيحان: البخاري ومسلم. وتلقتهما الأمة بالقبول.. وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث».

وقال الإمام الدهلوي:

«أما الصحيحان، فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين..»[1].

وأما الأمر الثاني، فإني أوضحه بما يلي:

إنَّ كلاً من الإمامين: البخاري ومسلم، قد سمى كتابه «الجامع».

والجامع عند المحدثين: ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها، من العقائد، والأحكام، والرقاق، وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ والسير، والفتن، والمناقب والمثالب وغير ذلك..

وهذا يعني أن كلاً من هذين الكتابين، قد تناول كل الأبواب الفقهية والحديثية، بحيث جاء مشتملاً على كل الأبواب المعروفة، ولم يقتصر ـ كما فعل أصحاب السنن ـ على أحاديث الأحكام.

يضاف إلى هذا أن كلاً منهما قد انفرد بأحاديث كثيرة ليست عند الآخر، الأمر الذي يعطينا تغطية أشمل وأوسع لكثير من الموضوعات، كما يضيف عدداً غير قليل من الأبواب.

وفي بيان هذا المعنى قال الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم ـ كما نقله عنه ابن الصلاح في مقدمته ـ: «قلَّ ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث» يعني في كتابيهما.

وليس المقصود بالحديث هنا ما يتناول الجزئيات بل المقصود الكليات.

ولهذا كان اختيار الجمع بين الصحيحين يوفر لنا بشكل تلقائي وجود صفتين من الصفات الأربع الآنفة الذكر في الكتاب المطلوب، وهما: الصحة والشمول.

---

(١) حجة الله البالغة ١/١٠٦.